S/2020/157

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
3 March 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2020 موجهة من حمودة أحمد سيالة، رئيس مجلس النواب الليبي (انظر المرفق الأول)، إلى جانب رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2020 موجهة من خالد عمار المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة (انظر المرفق الثاني)، فيما يتعلق بمنتدى جنيف.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة4 من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طاهر **السني**
السفير
الممثل الدائم

050320 050320 20-03365 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة 27 شباط/فبراير 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس النواب الليبي

نحيل إليكم هذه الرسالة بالنيابة عن أعضاء مجلس النواب الليبي المنعقد بطرابلس، بحسب الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه بمدينة الصخيرات المغربية سنة 2015، حول مشاركتنا في الحوار السياسي المزمع عقده في مدينة جنيف السويسرية نهاية الشهر الحالي. وإذ نرحب بجهود الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، لدعم الاستقرار وإيجاد حلول سلمية للأزمة الليبية الراهنة، وإذ نؤكد حرصنا على نجاح كل المساعي التي من شأنها أن تنهي الصراع الدائر منذ سنوات، إلا أننا لاحظنا غموضا وعدم وضوح في العديد من الترتيبات الخاصة بهذا الحوار، والتي من شأنها أن تساهم في فشله، كما أن خرق الهدنة من قبل القوات المعتدية على مدينة طرابلس وضواحيها ما زال مستمرا، مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا المدنيين واستهداف ممنهج لكافة المرافق المدنية والحيوية، وبالإضافة إلى ذلك، لم يصلنا إلى الآن معلومات عن أجندة الاجتماعات المقررة أو معلومات عن آلية اختيار كافة الأعضاء المشاركين.

لذلك فإننا نبلغكم بأننا علقنا مشاركتنا في هذا الحوار السياسي، ونطالب بتحقيق النقاط التالية:

1 - العمل على وقف العدوان على العاصمة، وضرورة تحقيق نتائج ملموسة في المسار الأمني (5+5)، وذلك بتوقيع الأطراف لوقف إطلاق النار بإشراف الأمم المتحدة، والبدء في عودة النازحين فورا لمناطقهم وبيوتهم.

2 - إنهاء قفل الموانئ النفطية باعتبار أن النفط هو شريان الحياة لجميع الليبيين.

3 - فتح مسار خاص للإنصاف والمصالحة لعلاج قضايا المهجرين والنازحين من كافة المدن الليبية.

4 - التأكيد على الالتزام بالاتفاق السياسي كمرجعية أساسية لأي حوار سياسي وعدم الخوض في أي تعديل إلا وفقا للمادة 12 من الاتفاق السياسي.

5 - ضرورة إفادتنا بمعلومات كافية عن الشخصيات المدعوة من قبل الممثل الخاص للأمين العام، أسمائهم وآلية اختيارهم ودورهم.

6 - رفض القائمة الصادرة عن عضو مجلس النواب عقيلة صالح لأنها تضم أعضاء غير ملتحقين بمجلس النواب المنعقد في طرابلس وفق الاتفاق السياسي.

7 - عدم الشروع في المسار السياسي قبل الإعلان عن أجندة الحوار وآلية اتخاذ القرار وإطلاع المشاركين عليها بوقت كاف.

8 - أن تتضمن أجندة الحوار مناقشة خارطة الطريق المتكاملة والتي تتضمن العملية الدستورية والإطار الزمني للانتقال من المرحلة المؤقتة الى المرحلة الدائمة.

(توقيع) حمودة أحمد **سيالة**
رئيس مجلس النواب

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 27 شباط/فبراير 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام من رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا

في الوقت الذي نثمن فيه جهودكم في مساندة ومساعدة الشعب الليبي على تحقيق السلام والاستقرار في البلاد، من خلال دعمكم لخطة العمل حول ليبيا التي أعلن عنها ممثلكم الخاص لليبيا في 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 بنيويورك، وبالإشارة إلى قرارات مجلس الأمن 2259 (2015) و 2486 (2019) و 2510 (2020) وبيانات رئاسة مجلس الأمن بالخصوص،

رحب المجلس الأعلى للدولة بدعوة الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، لحضور منتدى جنيف في رسالته الموجهة إلينا بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2020 التي تحمل الرقم الإشاري (UNSMIL/2020/SRSG/OC.05) والتي أكد من خلالها على أن المشاركة ستكون لثلاثة عشر عضوا من المجلس الأعلى للدولة وثلاثة عشر عضوا من مجلس النواب، وستقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا باختيار مجموعة إضافية مكونة من ثلاثة عشر فردا لضمان تمثيل شامل لمختلف المكونات الاجتماعية الليبية.

ورد المجلس الأعلى للدولة كتابيا بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2020 على الدعوة الموجهة إليه في رسالة تحمل الرقم الإشاري م.أ.د 2020.003.1 تم من خلالها تحديد فريق الحوار الذي تم اعتماده في المجلس طبقا للشروط والضوابط التي اقترحتها البعثة ووافق عليها المجلس.

كما تضمنت الرسالة ما خلص إليه المجلس في جلسته رقم 49 من متطلبات لضمان انطلاق الحوار ونجاحه، وهي كالآتي:

1 - بدء تنفيذ ترتيبات المسار العسكري التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر برلين المنعقد بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2020 والالتزام بعملية وقف إطلاق النار، وتأمين عودة النازحين.

2 - أن يكون الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 هو الإطار الوحيد لعملية الحوار السياسي المزمع عقد جولته الأولى في مدينة جنيف.

3 - اتخاذ المادة رقم 12 من الأحكام الإضافية للاتفاق السياسي الليبي آلية ملزمة لأي تعديل يجري على نصوص الاتفاق السياسي الليبي، وهو ما أشار إليه قرار مجلس الأمن 2510 (2020) في فقرته الثالثة.

ونظرا لعدم التزام قوات المعتدي خليفة حفتر بوقف إطلاق النار، واستمرارها في قصف المدنيين والمرافق الحيوية في العاصمة طرابلس، إضافة إلى عدم التزام رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بما ورد في رسالته المشار إليها سلفا فيما يتعلق بعدد المشاركين من خارج المجلسين ومعايير اختيارهم، وحرصا منا على توفر الظروف الملائمة لانطلاق الحوار وضمان فعاليته، فإن المجلس الأعلى للدولة قرر في جلسته المعلقة رقم 49 تعليق مشاركته في منتدى الحوار إلى حين تحقيق المتطلبات اللازمة، وأهمها

الوصـول إلى نتائج ملموسـة في المسـار العسـكري 5+5، والالتزام بعدد المشـاركين من خارج المجلسـين ومعايير اختيارهم، التي نصت عليها رسالة الممثل الخاص للأمين العام التي تضمنت الدعوة لمنتدى الحوار السياسي بجنيف المذكورة أعلاه.

(توقيع) خالد عمار **المشري**
رئيس المجلس الأعلى للدولة